الأمم المتحدة

E/CN.15/2006/L.1/Add.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
27 April 2006
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الخامسة عشرة

فيينا، ٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

مشروع التقرير

المقرِّرة: كارمن ليديا **ريختر ريبيرو مورا** (البرازيل)

إضافة

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في جلستها الخامسة المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، في البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية". وكان معروضا على اللجنة، للنظر في هذا البند، تقرير الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2006/7).

٢- وألقت مديرة شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ("المكتب") كلمة استهلالية. واستمعت اللجنة أيضا إلى كلمات من المراقب عن بنما (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي)، وممثّلي اليابان وجمهورية كوريا وكندا وتايلند والولايات المتحدة والجماهيرية العربية الليبية والبرازيل وجمهورية إيران الإسلامية. وتكلّم أيضا المراقبون عن لختنشتاين والجزائر وقطر وجمهورية فنزويلا البوليفارية. كما تكلّم المراقبون عن الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات، والجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا، و المؤسسة الآسيوية لمنع الجريمة.

270406 V.06-53502 (A)

المداولات

٣- أعربت مديرة شعبة شؤون المعاهدات عن صادق امتنانها للدول الأعضاء والمنظمات والخبراء المشاركين على التزامهم وعملهم الجاد اللذين أتاحا نجاح المؤتمر الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في بانكوك من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥. وشكرت على وجه الخصوص حكومة تايلند، التي استضافت المؤتمر الحادي عشر، على جهودها الكبيرة في تنظيم المؤتمر وعلى ضيافتها الرائعة. وأشارت المديرة إلى أهمية متابعة المؤتمر، ولاسيما إعلان بانكوك بشأن أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الحادي عشر (A/CONF.203/18، الفصل الأول، القرار الأول)، ولفتت انتباه المشاركين إلى تقرير الأمين العام (E/CN.15/2006/7)، الذي عُرضت فيه خيارات ممكنة للمتابعة، والذي ناقشته اللجنة في دورتها الرابعة عشرة.

٤- وأعرب المتكلّمون عن بالغ تقديرهم لما استُقبل به المشاركون في المؤتمر الحادي عشر من جانب شعب تايلند وحكومتها من حفاوة ولطف وأسلوب راق، وللتنظيم المتميز للمؤتمر. وشدّدوا على أهمية توصيات المؤتمر الحادي عشر في الإرشاد إلى الاتجاه الذي ينبغي أن يسلكه المجتمع الدولي بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقالوا إن إعلان بانكوك يجسّد الالتزام السياسي المشترك ببناء تحالف استراتيجي في مجال منع لجريمة والعدالة الجنائية، وأبدوا تقديرهم لموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليه ولإقراره لاحقا من جانب الجمعية العامة.

٥- ونوّه بعض المتكلّمين بالتكامل بين دور المؤتمرات ودور اللجنة. وشدّدوا على أن مسألة إعادة تنشيط اللجنة لا يمكن أن تناقش دون الاعتراف بما تقدّمه المؤتمرات من مساهمة قيّمة. فالمؤتمرات تضم كل خمس سنوات مجموعات كبيرة من كل أوساط العدالة الجنائية لدراسة أنماط الإجرام واتجاهاته الطويلة المدى، ولمناقشة ردود فعل المجتمع الدولي عليها. أما اللجنة، بدوراتها السنوية، فهي الهيئة المعنية في الأمم المتحدة بتقرير السياسات في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية، والقادرة على اتخاذ قرارات عملية وموقوتة، بما في ذلك بشأن المسائل المستجدة ذات الصلة بالجريمة.

٦- ودارت مناقشات حول المنهجية التي ينبغي أن تستخدم عند استعراض تنفيذ إعلان بانكوك. وقدّم بعض المتكلّمين اقتراحات محدّدة بشأن مسألة متابعة إعلان بانكوك. فرأى بعضهم أنه ينبغي للأمانة أن تعدّ وتنفّذ خطط عمل واستبيانات بشان الجوانب ذات الأولوية

من إعلان بانكوك، ورأى البعض الآخر أن إصدار المزيد من الاستبيانات لكي تملأها الدول الأعضاء سيؤدي إلى تدنّي معدّل الردود، مما يحدّ بالتالي من فائدة الردود في تحليل الجهود العالمية التي تقوم بها الدول الأعضاء. واقترح متكلّمون آخرون، بدلا من ذلك، أن تُستَخدم، لغرض توفير المتابعة، القرارات التي تعتمدها اللجنة من أجل تنفيذ إعلان بانكوك فيما يتعلق بمسائل محدّدة تحظى باهتمام ذي أولوية.

٧- واقترحت حكومة تايلند، كطريقة للمضي قُدماً، عقد اجتماع لفريق خبراء حكومي دولي، ذي تمثيل جغرافي عادل، لمناقشة أفضل السبل لتفعيل التوصيات الواردة في إعلان بانكوك ولتحديد المجالات ذات الأولوية للمكتب. وأبدى متكلّمون عديدون تأييدهم للمبادرة التايلندية. وشُدّد على أنه ينبغي للفريق المقترح أن ينظر أيضا في مسألة منهجية متابعة المؤتمرات، بغية تحديد ممارسة نموذجية واضحة تُتَّبع بشأن المؤتمرات المقبلة. وذُكر أنه ينبغي للجنة، في دورتها القادمة، أن تنظر في نتائج اجتماع فريق الخبراء. وأيّد عدد من المتكلّمين هذا الاقتراح، منوّهين بأنه يمكن لفريق الخبراء المذكور أن يضع آليات لمتابعة المؤتمرات القادمة. وأعرب أحد المتكلّمين عن رأي مفاده أن توقيت عقد ذلك الفريق قد لا يكون مناسبا، لأن هذه مسألة ينبغي أن تتولاها اللجنة بنفسها في أقرب وقت ممكن عقب المؤتمر الحادي عشر، وربما أثناء دورتها الحالية أو دورتها القادمة.

٨- وأبلغ الممثّلون عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تنفيذ إعلان بانكوك. وأشير بوجه خاص إلى التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب وتنفيذ تلك الصكوك. وفي هذا السياق، اعتُبر تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية مسألة بالغة الأهمية ينبغي أن تعالجها الدول الأعضاء واللجنة. وأفاد العديد من ممثّلي الدول عن الجهود التي تبذلها دولهم لتعزيز التعاون الدولي، خصوصا في مجالات تسليم المطلوبين للعدالة والمساعدة القانونية المتبادلة ومصادرة الموجودات، على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. وأشير أيضا إلى زيادة التعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين ووحدات الاستخبارات المالية. وأفاد بعض المتكلّمين عن دورات تدريبية نُظّمت بشأن جوانب معينة من إعلان بانكوك. وشدّد عدّة ممثّلين على ضرورة بذل جهود محلية قوية لحماية ودعم ضحايا الجريمة والشهود، بينما أشار آخرون إلى الإجراءات التي اتخذتها بلدانهم لمكافحة أشكال الإجرام المستجدة، مثل جرائم الفضاء الحاسوبي.

٩- ومع أنه أُشير إلى أنه ينبغي للدول أن تواصل جهودها للتصديق على الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، فقد شدّد عديد من المتكلّمين على ضرورة إقامة آليات فعّالة لتنفيذ تلك الصكوك على وجه الخصوص. وفي هذا

الصدد، أكّد كثير من الممثّلين على أهمية تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية والبلدان الخارجة من الصراعات، من أجل بناء القدرات الوطنية اللازمة لمعالجة المشاكل المتصلة بالجريمة. وأُشير إلى ضرورة تزويد المكتب بالموارد اللازمة لتقديم تلك المساعدة، وخصوصا لدعم التصديق على تلك الصكوك المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب وتنفيذها.

١٠- وأكّدت البرازيل وقطر مجدّدا عرضهما استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيُعقد في عام ٢٠١٠.